

على اتساع القارتين ، اسوة بمخططاته في غرب القارة الافريقية « الاستيطان الفرنسي في الجزائر » وفي جنوبها « روديسيا وجنوب افريقيا » . وكان هذا التوطين لمستعمرين اوروبيين مسلحين بأدوات الغرب المتقدم في مواقع استراتيجية من عالم المستعمرات ، ركنا بارزا من اركان المشروع الاستعماري . ولكن لم يكن ركنه الوحيد .

حرم الاستعمار الاستيطاني قاطني الارض الاصليين من حق الحياة فوق ارضهم ، ولكن لم يكن ذلك اثره الوحيد ، او اثره الأهم . كان فوق ذلك أسلوبا من اساليب الاستعمار لتعزيز قبضته السياسية وهيمنته الاقتصادية على عالم المستعمرات ككل . كان الاستعمار الاستيطاني — بهذا المعنى — احد وجوه الاستعمار ، احدى ادواته لتيسير وتأمين عملية استغلال شعوب المستعمرات عموما ونهب ثرواتها . وهذا هو الاصل .

وقد مر نضال الشعوب العربية لاسترداد سيطرتها على مقدراتها باطوار مختلفة . والثلافت للنظر ان كل طور من هذه الاطوار توافق مع حادث بارز ، او اطلقه حادث بارز في النزاع العربي الاسرائيلي .

كانت حرب ١٩٥٦ مثلا ، وهي ثاني صدام عسكري بارز نجم عن هذا النزاع ، ايدانا بأن الاستعمار لم يعسد قادراً بأساليبه التقليدية ، اي بأسلوب الاحتلال العسكري ، او الغزو العسكري لاسترداد ما فقده ، على صد تصاعد التيار التحرري ، ومنع هذا الاخير من بلوغ المستوى الكفيل بتأمين حق الدول الوطنية في استقلالها السياسي ، واستكمال ادوات سيادتها الوطنية .

لقد فشل الاستعمار في اجبار مصر على التراجع عن قرارها بتأميم قناة السويس ، بعد ان نجح — قبل ذلك بسنوات معدودة فقط — في اجبار ايران على التراجع عن قرار حكومة مصدق بتأميم شركة النفط الانجلو ايرانية .

وبعد رد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بسنوات معدودة فقط ، كان معظم القارة الافريقية قد ازاح عن كاهلها السيطرة الاستعمارية المباشرة ، ونال اغلب بلدانها استقلاله السياسي . وعرف عام ١٩٦٠ بأنه « عام استقلال افريقيا » .

ولكن انحسار السيطرة الاستعمارية في صورتها التقليدية — صورة حرمان معظم شعوب العالم من حقها في اقامة دول وطنية مستقلة — لم يكن يعني نهاية الاستعمار كظاهرة .

لقد واصل الاستعمار استغلاله لغالبية شعوب العالم ، واستنزفه لمواردها ، وتحكمه في مقدراتها بصور مستحدثة ، صور اكثر ملاءمة لمقتضيات العصر وموازين القوى الجديدة . وفي غيبة التحكم السياسي المستند الى الاحتلال العسكري المباشر ، حافظ الاستعمار على مصادر قوته بالتحكم الاقتصادي المبني على عدم تكافؤ القوة الاقتصادية ، والقدرة الانتاجية والصناعية ، وعلى التباين الشاسع في المستوى التكنولوجي بين مجموعة الدول الرأسمالية المتطورة من جانب ، ومجموعة الدول النامية الحديثة الاستقلال من جانب آخر ، بل زيادة الهوة عمقا بين المجموعة الاولى والثانية .

وكانت الشروط غير المتكافئة للتجارة الدولية ، والتباعد المتزايد في اسعار المنتجات